المعهد الجمهوري
الدولي

مجلة الإجراءات الجزائية: التمثلات و العوائق التي تعترض التنفيذ

مجموعات النقاش البؤرية
من أبريل إلى جوان 2018

جميع الحقوق محفوظة 2018 ©

قانون الإجراءات الجنائية التونسي: التصورات والحواجز التي تعترض التنفيذ
المؤلفان: فرانشيسكا جورتزونيان وبريان براون

حقوق النشر © المعهد الجمهوري الدولي2018 . كل الحقوق محفوظة.

تصريح بإذن : لا يجوز نسخ أي جزء من هذا العمل بأي شكل أو بأي وسيلة ، إلكترونية أو ميكانيكية ، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات واستعادتها دون إذن كتابي من المعهد الجمهوري الدولي.

يجب أن تتضمن طلبات التصريح المعلومات التالية:
• عنوان المستند المطلوب للحصول على إذن لنسخ المواد.
• وصف للمواد المطلوب الحصول على إذن للنسخ منها.
• الغرض من استخدام المواد المنسوخة والطريقة التي سيتم بها استخدامها.
• اسمك أو لقبك أو اسم شركتك أو مؤسستك ورقم الهاتف ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني والعنوان البريدي.

يرجى إرسال جميع طلبات التصريح إلى:
قسم الشؤون الخارجية
المعهد الجمهوري الدولي
1225 Eye Street NW, Suite 800
Washington, DC 20005
info@iri.org

المحتويات

المعهد الجمهوري الدولي في تونس.....3
ملخص تنفيذي.....3
المقدمة.....5
المنهجية.....7
النتائج.....9
التوصيات.....17
الملحق.....18

المعهد الجمهوري الدولي في تونس

المعهد الجمهوري الدولي (IRI) منظمة غير ربحية وغير حزبية تأسست سنة 1983 ، يقوم المعهد بدعم الحريات والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال تطوير الأحزاب السياسية ، و المجتمع المدني ، والانتخابات المفتوحة ، والحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون. قام المعهد الجمهوري الدولي منذ سنة 2011 بتعزيز مشاركة المواطنين في العمليات السياسية والانتخابية في تونس ، وخاصة المهمشون منهم بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمنتمون للجهات الداخلية. ومن خلال برامجه ، يقوم المعهد الجمهوري الدولي بتوعية التونسيين حول حقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين وناخبين ويمكّن أصحاب المصلحة من المشاركة في المناصرة. قام IRI بإعداد الأحزاب السياسية بجميع أطيافها للانتقال من الحملات إلى الحكم ، وتحديد ومعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف ، وتطوير القدرات التقنية والمؤسسية لمنظمات المجتمع المدني للدفاع عن المواطنين ، ومد المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين بأدوات الحكم الفعالة.

ملخص تنفيذي

المنهجية

- من أبريل إلى جوان، 2018 ، أجرى المعهد الجمهوري الدولي (IRI) سلسلة من مجموعات النقاش البؤرية لتحديد الفجوات في فهم وتنفيذ مجلة الإجراءات الجزائية. تم تصميم هذا التمرين لتعزيز نظام القضاء التونسي وتثقيف الجمهور حول حقوق الأشخاص المحتفظ بهم لدى الشرطة.
- يستند هذا التقرير إلى مجموعات النقاش البؤرية التي أجريت مع المواطنين التونسيين ، بما في ذلك الشباب والنساء وأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) والأشخاص ذوي الإعاقة والمحامين ونشطاء المجتمع المدني. تهدف نتائج مناقشات مجموعة التركيز هذه إلى نشر الوعي وحملات المساءلة بين شركاء المعهد

الجمهوري الدولي المجتمع المدني المحليين ، وكذلك تحسين وصولهم إلى المجموعات الأكثر عرضة لخطر الاعتقال وسوء المعاملة من قبل قوات الأمن.

الاستنتاجات

الدراية بقانون الإجراءات الجنائية

- استنتاج رقم 1: غالبية المشاركين من جميع الفئات المستهدفة غير معتاد على مجلة الإجراءات الجزائية ، أعضاء من المجتمع المثلي والمجتمع المدني هم أكثر دراية مجلة الإجراءات الجزائية.
- استنتاج رقم 2: من بين الأقلية من المشاركين الذين سمعوا عن مجلة الإجراءات الجزائية ، كان الإجراء الأكثر شهرة هو الحق في محام من بداية فترة الاحتفاظ. ومع ذلك ، فإن غالبية المناقشين لا يعتقدون أن هذا الحق محترم.

تصورات قانون الإجراءات الجنائية

- استنتاج رقم 3: يفتقد المناقشون إلى الثقة في الشرطة. يعتقد معظم المشاركين أن مجلة الإجراءات الجزائية يمكن أن يكون مفيدا ولكنهم يشكون في أن معرفة أحكامه سوف تحميهم من انتهاك حقوقهم.
- استنتاج رقم 4: يدرك المناقشون أهمية مجلة الإجراءات الجزائية ولكنهم يجدون أن التناقضات بين النص القانوني والممارسة السائدة تساهم في سوء تنفيذ القانون.
- استنتاج رقم 5: يعتقد المناقشون من جميع المجموعات أن إبلاغ أحد أفراد العائلة بالاعتقال هو الإجراء الأكثر احترامًا من قبل الشرطة. يعتقد معظمهم أن حق المعتقلين في الفحص الطبي هو الأقل احترامًا.

تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية

- استنتاج رقم 6: يعتقد المشاركون أن قانون الإجراءات الجنائية غير قابل للتطبيق بشكل متكافئ وأن الأشخاص الأغنياء والذين لهم علاقات قوية يحصلون على معاملة مميزة من الشرطة.
- استنتاج رقم 7: يعتبر المناقشون أن الشرطة مسؤولة بشكل أساسي عن انتهاكات قانون الإجراءات الجنائية ، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود تدريب مناسب. كما يلومون القضاة والمدعي العام على الفشل في ضمان الامتثال وتطبيق القانون بشكل صحيح.

التوصيات

التوصية رقم 1: تطوير حملات إعلامية وطنية ومحلية تشمل الوزارات الحكومية والقضاء ونقابة المحامين التونسيين ووسائل الإعلام والشرطة والسلطات المحلية.

التوصية رقم 2: دعم مبادرات التعليم بقيادة المجتمع المدني التي تجمع بين المحامين المدربين وإنفاذ القانون لتحسين فهم الجمهور والوعي بالقانون الجنائي المعدل ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحقوق الأفراد المحتجزين في حجز الشرطة.

التوصية رقم 3: تطوير ونشر إعلانات الخدمة العامة الوطنية على منصات التلفزيون والإذاعة والوسائط الاجتماعية لتوعية المواطنين بحقوقهم بموجب قانون الإجراءات الجنائية.

التوصية رقم 4: تزويد مسؤولي العدالة الجنائية - بما في ذلك الشرطة والمحامين والمدعين العامين والقضاة - بالتدريب على أحكام قانون الإجراءات الجنائية وحقوق المواطنين فيها.

التوصية رقم 5: تزويد مراكز الشرطة بالمواد التي توضح القانون باللغة العربية ، وتقديم الرسومات للمواطنين الأميين وبرايل للمكفوفين ، وكذلك معلومات الاتصال بنقابة المحامين التونسيين ، التي يُطلب منها تزويد المحامين بالمستشار القانوني المجاني إذا كانوا ليس لديهم محام.

التوصية رقم 6: تنسيق التوعية التعليمية في المدارس الثانوية والتعاون في مناهج التوعية القانونية لضمان وعي الشباب بحقوقهم من خلال الشراكات بين وزارة التعليم والمهنيين القانونيين وموظفي إنفاذ القانون والمدارس.

التوصية رقم 7: خلق فرص لبناء الثقة بين المواطنين وقوات الأمن ومسؤولي العدالة الجنائية من خلال عقد اجتماعات عامة وتوفير مقصورات للمعلومات في الأسواق والمعارض العامة وتعاون السلطات البلدية والإقليمية مع الشرطة المحلية.

التوصية رقم 8: إنشاء مكتب اتصال مجتمعي داخل مراكز الشرطة لتعزيز المشاركة الإيجابية بين الجمهور وموظفي إنفاذ القانون.

التوصية رقم 9: دعم مبادرات الإصلاح الجنائي الجارية ، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالقانون الجنائي[1] ، لتمكين أصحاب المصلحة في قطاع العدالة من تحديد مواطن الضعف في قانون الإجراءات الجنائية ومعالجتها.

المقدمة

يتضمن الدستور التونسي لعام 2014 مجلة الإجرائات الجزائية المنقح لعام 2016 إجراءات عامة تضمن حقوق المحتفظ بهم والسجناء. يعتمد ضمان هذه الحقوق على المشاركة النشطة والمستنيرة من قبل المتخصصين في قطاع العدالة في تونس ، بما في ذلك الشرطة[2] ، المحامين والقضاة ، وكذلك المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام ، وأصحاب المصلحة داخل وزارات العدل والداخلية.
بتمويل من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية، يدعم المعهد الجمهوري الدولي IRI المجتمع المدني التونسي والفاعلين الحكوميين لتعزيز فهم أكبر لمضمون مجلة الإجرائات الجزائية من خلال حملات الإعلام والمساءلة. كجزء من برنامج دعم الإصلاح في مجال الوصول إلى العدالة في تونس ، تعاقد IRI مع شركة أبحاث الرأي العام المحلية ELKA Consulting (ELKA) للقيام بعمل ميداني لدراسة نوعية من خلال عقد مجموعات التركيز في تونس بين المواطنين ، بما في ذلك الشباب والنساء وأعضاء من المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسيا والمخنثين (LGBTI) والمعاقين (الأشخاص ذوي الإعاقة) والمحامين ونشطاء المجتمع المدني.

كانت الأهداف كما يلي:

---

[1] أُنشئ الفريق العامل المعني بالقانون الجنائي في عام 2014 لتقييم قانون الإجراءات الجنائية بأكمله وتحديد الثغرات وأوجه الضعف في القانون. وهي تتألف من المحامين والقضاة والمدعين العامين ومنظمات المجتمع المدني ، وفي 10 أكتوبر 2018 ، قدمت توصيات لإصلاح وزارة العدل.
[2] لأغراض هذا التقرير ، يشير مصطلح "الشرطة" إلى جميع سلطات إنفاذ القانون المسؤولة عن توفير القانون والنظام وجمع وتقديم الأدلة على الجريمة ، بما في ذلك الحرس الوطني والشرطة القضائية.

- تقييم درجة الدراية بقانون الإجراءات الجنائية بين المواطنين التونسيين ؛
- تحديد السكان الأكثر عرضة لانتهاكات الحقوق التي تحميها مجلة الإجرائات الجزائية ؛ و
- التحقيق في التحديات التي تواجه تنفيذ قانون الأجراءات الجنائية.

من خلال هذا البحث ، سعى IRI لتحديد الثغرات في فهم وتنفيذ مجلة الإجرائات الجزائية لتعزيز نظام القضاء التونسي وتثقيف الجمهور حول حقوق أولئك في حجز الشرطة. على وجه التحديد ، تهدف نتائج مجموعات النقاش البؤرية هذه إلى نشر الوعي وحملات المساءلة بين شركاء المعهد IRI في المجتمع المدني المحليين ، وكذلك تحسين وصولهم إلى المجموعات الأكثر عرضة لخطر الاعتقال وسوء المعاملة من قبل قوات الأمن.

اعتمد القانون عدد 5 2016 الذي ينقح مجلة الإجرائات الجزائية من قبل البرلمان التونسي في 2 فبراير 2016 ، ودخل حيز التنفيذ في 1 يونيو 2016. وأشار خبراء حقوق الإنسان والقانون إلى وجود عيوب في مجلة الإجرائات الجزائية المنقحة[3] ، بما في ذلك عدم وجود امر رسمي يحدد بداية الاشتباه في جريمة للمضي قدما في البحث والاعتقال ، ولا تحديد الحد الأدنى من الوقت الذي يجب على الشرطة الانتظار بين إبلاغ محامي المشتبه به والبدء في التحقيق.
على الرغم من أوجه القصور هذه ، فإن مجلة الإجرائات الجزائية علامة بارزة في حماية التونسيين من إساءة معاملة الشرطة والمعاملة غير العادلة. يمنح قانون الإجراءات الجنائية أي شخص في حجز الشرطة الحق في الاستعانة بمحام أثناء احتجازه ، ويقلل من المدة القصوى للاحتجاز السابق للمحاكمة من 72 إلى 48 ساعة ، ويطلب من الشرطة الحصول على "تصريح بالقبض" من المدعي العام قبل نقل المشتبه بهم إلى الحجز و تلزم السلطات بإبلاغ المشتبه بهم بحقهم في طلب فحص طبي أثناء احتجازهم[4].

قبل تنفيذ القانون عدد 5 ، كان المشتبه بهم أكثر عرضة للاعترافات القسرية أثناء احتجازهم لدى الشرطة ، وليس لديهم الحق في الاستعانة بمحام حتى عرضهم على القاضي. ويطلب قانون الإجراءات الجنائية الآن من الشرطة توثيق المعلومات المتعلقة بالأفراد المحتجزين وإتاحة هذه المواد لعائلة المعتقل. كما يسمح للمحاكم بإبطال الإجراءات إذا لم تستطع الشرطة إثبات أن المتطلبات الإجرائية متبعة.

أجرت ELKA ثماني جلسات نقاش متعمقة مع 86 فرد : 61 رجلاً و 25 امرأة. كانت مجموعات المناقشة الأولية الثلاثة الأولى تضم مجموعات من الذكور من المعرضين للخطر في مناطق العنف والجريمة في سليانة وسوسة وتونس. ما تبقى من الأشخاص ذوي الإعاقة الخمسة المستهدفين ؛ الأشخاص المثليون ؛ نساء؛ أعضاء المجتمع المدني. ومحامين من محافظات بنزرت و قفصة والقصرين و الكرم ومدنين وصفاقس وسليانة وسوسة وتونس. اعتمد اختيار المشاركين على البحث الأولي لـ IRI [5] مناقشات متعمقة مع خبراء على الأرض بشأن المجموعات الأكثر عرضة لانتهاكات الحقوق الذي يحميها قانون الإجراءات الجنائية

---

[3] "أنت تقول أنك تريد محام؟ قانون تونس الجديد بشأن الاحتجاز ، على الورق والممارسة. "هيومن رايتس ووتش ، 1 يونيو / حزيران 2018 https://www.hrw.org/report/2018/06/01/you-say-you-want-lawyer/tunisias-new-law-detention-paper-and-practice

[4] الجمهورية التونسية. قانون الإجراءات الجنائية ، 2018 http://www.legislation.tn/en/affich-code/Code-de-proc%C3%A9dure-p%C3%A9nale__91.

[5] "تقرير منظمة العفو الدولية 18/2017: حالة حقوق الإنسان في العالم". منظمة العفو الدولية ، 2018 ، https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1067002018ENGLISH.PDF

وكذلك الجماعات التي تعزز إصلاح العدالة [6]. طور IRI أداة فحص التوظيف ودليل مناقشة مجموعة التركيز على أساس مناقشات الخبراء الأولية هذه.

المنهجية

تعاقد المعهد الجمهوري الدولي مع ELKA لأبحاث الرأي العام التونسية للقيام بعمل ميداني نوعي من أجل دراسة مجموعة التركيز لتقييم درجة الدراية بقانون الإجراءات الجنائية ، تحديد مجموعات السكان الأكثر عرضة لانتهاكات الحقوق المحمية بموجب قانون الإجراءات الجنائية والتحقيق في التحديات التي تواجه التنفيذ الصحيح لـقانون الإجراءات الجنائية .

بالإضافة إلى ذلك ، سعى هذا البحث إلى تحديد توصيات لزيادة وعي الجمهور بحقوقه وتشجيع التنفيذ السليم لقانون الإجراءات الجنائية ، يعتزم المعهد استخدام نتائج هذه الدراسة لإثارة حملات التوعية والمساءلة لشركائه من المجتمع المدني التونسي.

وقد تم اختيار المناقشين باهتمام خاص لأولئك المعرضين لخطر الاعتقال وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ولتكميل الرؤى المستقاة من السكان المعرضين للخطر مباشرة ، شمل IRI شركاء المجتمع المدني وقطاع العدالة من ضمن مناقشات مجموعة التركيز ، حيث يعملون مع الفئات المهمشة في مجال إصلاح العدالة ومساعدة الأفراد للحصول على المساعدة القانونية.

تشير الأبحاث الثانوية إلى أن الأشخاص المثليين[7] ، والشباب ، والأشخاص ذوي الإعاقة[8] ، ولا سيما في المناطق الريفية ، هم الأكثر عرضة لانتهاكات حقوقهم. كما أبدت IRI اهتماماً خاصاً بالسكان الذين يعيشون في الأحياء المعرضة للخطر ، وهو ما حدده هذا التقرير على أساس نظام التصنيف المكون من ثلاثة مستويات التابع لوزارة الداخلية التونسية ، مع تصنيف A كمنطقة منخفضة المخاطر للعنف والجريمة. وتصنف C كمنطقة عالية المخاطر. لغرض هذا البحث ، افترض المعهد الجمهوري الدولي أن الأفراد من المناطق عالية المخاطر كانوا على الأرجح على اتصال مع إنفاذ القانون.

قامت ELKA بإدارة استبيان الفحص المسبق المصمم من قبل IRI لتحديد المشاركين في ثمانية مناقشات لمجموعة التركيز ، وتعيين 86 شخصًا (61 رجلاً و 25 امرأة) ، والأعمار من 18 إلى 24 عامًا (14 فردًا) ، و25-34 (27 فردًا) ، و أكثر من 35 (45 فردًا). تضم هذه الديموغرافيات السكان الذكور من الأحياء المعرضة للخطر في سليانة وسوسة وتونس والشباب والنساء وأعضاء مجتمع المثليين والمعاقين والمحامين ونشطاء المجتمع المدني. عكست المشاركات مجموعة مختارة من المواطنين التونسيين ، بما في ذلك العاطلين عن العمل والعاملين والمتزوجين وغير المتزوجين.
عقدت مناقشات مجموعة التركيز في محافظات تونس وسليانة وسوسة ، حيث كانت هذه المواقع ملائمة لجمع المستجيبين. تم اختيار المناقشين من بنزرت ، قفصة ، القصرين ، الكرم ، مدنين ، صفاقس ، سليانة ، سوسة

---

6 كونيه وأميناتا وليندسي كورزيكوا. "الأشخاص ذوو الإعاقة في تونس: الوضع القانوني والإدراك العام." حرم العلوم بو باريس في جمعية طلاب مبادرة مينتون وبابل ، 2014 ، https://babelinitiative.files.wordpress.com/2014/04/viii-persons-with-disabilities.pdf.

7 تقرير منظمة العفو الدولية 18/2017: حالة حقوق الإنسان في العالم

8 الأشخاص ذوو الإعاقة في تونس: الوضع القانوني والإدراك العام ".

وتونس. واستند اختيار المشاركين إلى الأبحاث الأولية التي أجراها المعهد الجمهوري الدولي ودراساته المتعمقة مع خبراء على الأرض من المجموعات الأكثر عرضة لانتهاكات قانون الإجراءات الجنائية وكذلك الجماعات التي تحفز مباشرة أو تعارض إصلاح العدالة. تم تصميم مناقشات المجموعة الفردية لضمان أقصى قدر من الراحة للمشاركين لمناقشة القضايا الحساسة بصراحة.

تم إجراء جلسات بواسطة ELKA في الفترة من 2 أبريل إلى 6 يونيو 2018 ، وكانت مدة كل منها حوالي 100 دقيقة. يعرض هذا التقرير نتائج مناقشات مجموعة التركيز التي أجريت في الفترة من 2 أبريل إلى 6 يونيو 2018[9]. وتمشيا مع طبيعة البحث النوعي ، فإن النتائج التي توصلت إليها كل مجموعة من المشاركين لا تمثل بالضرورة المجتمع ككل.

رقم مناقشة مجموعة التركيز	المحافظة[10]	التاريخ	المجموعة المستهدفة	عدد المشاركين
1	سوسة	2 ابريل	الرجال من الأحياء المعرضة للخطر (المجموعة أ)	12 رجل 0 إمراة
2	تونس	16 ابريل	الرجال من الأحياء المعرضة للخطر (المجموعة ب)	12 رجل 0 إمراة
3	سليانة	18 ابريل	الرجال من الأحياء المعرضة للخطر (المجموعة ج)	12 رجل 0 إمرأة
4	سوسة	21 ابريل	الأشخاص ذوو الإعاقة	8 رجال 4 نساء
5	سوسة	21 أبريل	أعضاء المجتمع المدني	5 رجال 5 نساء
6	سوسة	28 أبؤيل	الأفراد من المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا والمخنثين (LGBTI)	10 رجال إمراتان
7	سوسة	29 أبريل	المحامون	رجلان 3 نساء
8	تونس	6 جوان	النساء[11]	0 رجل 11 إمراة

[9] عقدت مناقشة أولية للمناقشات النساء في 31 مايو 2018. ومع ذلك ، بسبب انخفاض نسبة الحضور (فقط خمسة حضرن) ، وجد IRI و ELKA Consulting أنه من الأفضل عقد منااقشة أخرى لمجموعة التركيز عُقدت جلسة مناقشة لمجموعة التركيز رسمية للنساء ، بمجموع 11 إمرأة مناقشة ، في 6 يونيو 2018.

[10] هذا يدل على أي محافظة عقدت بها مجموعة التركيز. المجموعة الأولى استضافت مشاركين من حي القلعة الكبرى بسوسة. المجموعة الثانية من حي الخضراء بسوسة. المجموعة الثالثة من مدينة سليانة. المجموعة الرابعة من محافظات القيروان ومدنين وسيدي بوزيد وسوسة وتونس. المجموعة الخامسة من محافظات الكاف ومدنين وسيدي بوزيد وسليانة وتونس. المجموعة السادسة من محافظات القيروان والقصرين والكاف وسيدي بوزيد وسوسة وتونس. المجموعة السابعة من محافظات القيروان والقصرين ومدنين وسيدي بوزيد وسوسة وتونس. والمجموعة الثامنة من منطقة تونس الكبرى بما في ذلك أحياء بوسلسلة ، الخضراء ، حي تظامن ، الكرم ومنوبة.

[11] تضمنت هذه المجموعة نساء كن على نحو مباشر أو غير مباشر (من خلال أفراد العائلة) تأثرن بالاعتقالات والجريمة.

النتائج

ا. الدراية بقانون الإجراءات الجنائية

استنتاج 1: غالبية المشاركين في جميع الفئات المستهدفة غير ملمين بـ مجلة الإجراءات الجزائية ، أعضاء المجتمع المثلي والمجتمعي هم أكثر دراية بقانون اجراءات الجنائية

معظم المناقشين ليسوا على دراية بقانون الإجراءات الجنائية. سمع البعض عن القانون ، ولكن بالاسم فقط. وبمجرد شرح الميسر لأحكامه ، أعرب عدد كبير من المناقشين عن مزيد من الوعي بقانون الإجراءات الجنائية . يعزو معظم المستجيبين هذا النقص في الدراية إلى غياب المعلومات العامة من قبل وسائل الإعلام والحكومة. الإدراك العام هو أن الحكومة التونسية لا تشجع الوعي حول الإصلاحات التي تهدف إلى حماية المواطنين من مخالفات الحكومة. المجموعة الوحيدة من المشاركين التي عبر فيها جميع المناقشين عن معرفتهم بقانون الإجراءات الجنائية كانت مجموعة منظمات المجتمع المدني[12].

" لا يوجد الكثير من الإعلانات [حول مجلة الإجرائات الجزائية]. كيف يمكننا معرفة ذلك؟ المشكلة هي عندما يلامس القانون الحكومة ، فهم لا يعلنون عنه. وبما أنه سيؤثر على السلطات الأعلى ، فإنهم لا يريدون أن يعرف الناس عنه. "- ذكر ، المجموعة الثالثة ، سليانة

" أعتقد أن أي قانون يفيد [المواطن] هو [مخفي]. لا تريد السلطات أن يعرف الناس عن هذه القوانين والحقوق لأنهم يريدون كل شيء [للاستفادة منها] ويحميهم النظام." – ذكر ، المجموعة ج ، سليانة

عندما سئلوا لماذا لا يسعى التونسيون للحصول على معلومات حول القانون ، أوضح المشاركون أن القضايا الملحة ، مثل إيجاد عمل ، لها الأولوية.

" يهتم الشباب بالحصول على وظائف وليس من الضروري أن يعرفوا عن هذا القانون. فقط عندما يصبحون متورطين في مشكلة يصبحون مضطرين للقيام بأبحاثهم والبحث عن المعلومات. "- ذكر ، المجموعة أ ، سوسة

" لم يعد الناس يفكرون في حقوقهم ويطالبون بالقوانين الجديدة ، فهم يفضلون استغلال وقتهم في معرفة كيفية إطعام أنفسهم " - ذكر ، المجموعة ب ، تونس

كان لدى المناقشين من مجموعة التركيز الخاصة بـالمثليين LGBTI دراية أكثر عمقاً بـقانون الإجراءات الجنائية مقارنة بالمشاركين من مجموعات أخرى. عندما لاحظ الميسر معرفتهم بالقانون ، عزا المناقشون ذلك إلى أن يكونوا جزءًا من مجتمع معرض للخطر ، يحتاج أعضاؤه إلى أن يكونوا مدركين لحقوقهم وينشطون في المجتمع المدني في الدفاع عن حقوقهم.

[12] لقد تم معالجة الاقتباسات أدناه وكل الاقتباسات اللاحقة للحد الأدنى من الوضوح لتحسين الوضوح. تم الحفاظ على تعبيرات المتحدثين الأصلية إلى أقصى حد ممكن ، بما في ذلك الأخطاء المحتملة في القواعد اللغوية والنحو واختيار الكلمة.

شارك أحد المشاركين تجربته حيث قامت الشرطة بتعطيل حملة التوعية من خلال إخبار المارة أن المشارك وزملائه المناصرين يدمرون البلد.

"لقد سمعت عن مجلة الإجراءات الجزائية] لأن لدي مشروعًا حول هذا كجزء من [منظمة المجتمع المدني] ، ولدينا حملة توعية. كان الأمر يتعلق بالناس المحتجزين وحقوقهم." - ذكر ،فرد مثليي الجنس ، سوسة

"أعتقد أنه من مصلحتنا كمثليين ، يجب أن نكون مدركين لكل تفاصيل الإجراءات والقوانين. هذه مهمة جدا بالنسبة لنا. لأننا جميعًا نشعر بأننا عرضة للاعتقال كمجتمع مثلي LGBTI." - ذكر ، فرد مثليي الجنس ، سوسة

"عندما تكون شخصًا نشطًا في المجتمع المدني ، فإن المعلومات ستأتي إليك تلقائيًا. عندما كنت في تدريب في عام 2016 كان هناك محام معنا ، وقد ذكر هذا القانون وهذا ما عرفني به." - ذكر ، فرد مثليي الجنس ، سوسة

استنتاج 2: من بين الأقلية من المشاركين الذين سمعوا عن مجلة الإجرائات الجزائية ، كان الإجراء الأكثر شهرة هو الحق في محام من بداية فترة الاحتفاظ. ومع ذلك ، فإن غالبية المناقشين لا يعتقدون أن هذا الحق محترم

ذكر المستجيبون الأكثر دراية بقانون الإجراءات الجنائية بشكل رئيسي حقهم في الاستعانة بمحام عند سؤالهم عن أحكام القانون. ومع ذلك ، شارك المشاركون أيضا أمثلة على انتهاكات للحق في الاستعانة بمحام.

"من الناحية النظرية [القانون] موجود ، ولكن عمليا لا يتم تطبيق أي شيء. تم اعتقال أخي والتقرير الذي تم كتابته لا علاقة له بالوقائع الحقيقية. طلب محام ، لكنهم لم يريدوا أن يزودوه بواحد. أخبرونا فقط أنه تم إلقاء القبض عليه وعندما حاولنا أن نوفر له محام لم يقبلوه. لقد أرسلوا تقريراً سرياً إلى المحكمة ولم يكن لدينا أي فكرة عما كتب فيه ، وكانت كلها أكاذيب." - أنثى ، مجموعة النساء ، تونس

"عادة ما يضعون في تقرير الاستجواب أن المعتقل رفض السماح لهم بالاتصال بمحام". - أنثى ، مجموعة النساء ، تونس

لم يتفاجئ أي من المتناقشين لسماع هذه الانتهاكات. عندما ذكر أحد المناقشين الذكور من المجموعة (أ) أن الشرطة اعتقلته في الحي الذي يسكنه ، سأل المشرف لماذا لم يطلب محامياً. أجاب المستجيبون في نفس الوقت بأنهم لم يكون لهم الحق في طلب محام. وعلى النقيض من المستجيبين من مجموعات التركيز الأخرى ، كان المحامون هم المجموعة الوحيدة من المجيبين الذين تعتقد أغلبيتهم أن الشرطة تحترم حق المحامي.

وقال مشارك آخر من الذكور من المجموعة "أ" إنه علم بالحق في الاستعانة بمحام من خلال إعلان تلفزيوني. ومع ذلك ، يعتقد ثلث المشاركين أن هذه الإعلانات غير كافية. وكما قال أحد المناقشين ، "إنه ليس تفسيرًا حقيقيًا للقانون والحقوق ، بل مجرد لمحة عن ذلك. أيضا ، لا يتم تطبيقها. "لم يكن هناك شفافية حول

الإجراءات". كما ذكر العديد من المناقشين عبر مجموعات التركيز أن الشرطة غالباً ما يكتبون تقارير كاذبة تفيد بأن المحتجزين لم يطلبوا محامياً.

لم يوافق المناقشون الذين ينتمون إلى مجموعة المحامين المركزة على التزام السلطات بالإجراءات المتعلقة بتعيين المحامين للمحتجزين. يجب على الشرطة إبلاغ نقابة المحامين التونسيين إذا كان

المحتجز يفتقر إلى التمثيل ، ويجب على النقابة أن تزود المحتجز بمستشار قانوني مجاني إذا كان هذا هو الحال من قائمة المحامين المسجلين في نقابة المحامين. وقال اثنان من المحامين إن الشرطة لم تطلب منهما أبداً أن يمثلا المحتجز كعميل جديد. وأوضحت محامية آخرى أنها ، على العكس من ذلك ، طلب منها تمثيل الشخص المحتجز. عزا المناقشون هذا إلى الاختلافات الإقليمية بين إدارات الشرطة في الإجراء الصحيح. في الواقع ، لا توجد معايير واضحة لتعيين محامين لحالة المصلحة العامة غير أنه يجب تسجيل المحامي في الفرع الإقليمي الذي تم فيه الاعتقال.

" لدينا زميل تم اعتقال عميل له ، وذهب ليكون حاضرا. أخبروه أنه لن يستغرق وقتًا طويلاً لا تحتاج إلى أن تكون هناك. وقال إن التحقيق استمر من الساعة الثانية بعد الظهر. [إلى] 10 مساءً عندما أصرّ على الدخول إلى الداخل ، لم يسمحوا له.وتبين أن القضية كانت بالفعل في المحكمة ، ويقوم المحقق بإجراء مقابلة مع المحتجز دون سبب. إذا كنا نتحدث عن القوانين ويتم تطبيقها بهذه الطريقة ، كيف يمكننا أن نعمل على هذا النحو؟ "- ذكر ، محام ، سوسة

II. تمثلات قانون الإجراءات الجنائية

استنتاج 3: يفتقد المناقشون إلى الثقة في الشرطة. يعتقد معظم المشاركين أن مجلة الإجرائات الجزائية يمكن أن يكون مفيدا ولكنهم يشكون في أن معرفة أحكامه سوف تحميهم من انتهاك حقوقهم.

وذكر عدم وجود ثقة الجمهور في النظام القضائي وهيئات إنفاذ القانون عدة مرات في جميع الفئات. وذكر أحد المستجيبين من المجموعة ب ، بعد سؤاله عما إذا كان يعتقد أن الناس يعرفون حقوقهم ، "ليس كلهم ؛ ولا يمكنهم إبلاغ أي شخص! يعلمون أنهم لن يستعيدوا حقوقهم. لقد فقد التونسيون الثقة في النظام ، وأصبحوا يائسين. "وشارك آخر من نفس المجموعة ،" لا أعتقد أن النظام القضائي مستقل. لا يزال القضاة يقاتلون فيما بينهم حول هيئة القضاة الأعلى. أيضا ، حتى الآن ، ليس لدينا محكمة دستورية! "بالطبع ، لا أثق بالقضاة". وردد مشارك ثالث من مجموعة منظمات المجتمع المدني هذه المشاعر: "أصبحت العلاقة بين الأمن والمواطنين من المحرمات! لا يوجد ثقة!

"[ليس] هناك ثقة بين إنفاذ القانون والناس. إذا كنت تعرف شخصًا في مركز الشرطة ، فستحصل على محام. الأمر يتعلق بمن تعرفه. "- ذكر ، المجموعة ب ، تونس

" جميع أقسام الشرطة لديها كاميرات. لكن من الذي يشرف عليها؟ لا أحد "- ذكر ، المجموعة ب ، تونس

" لا توجد سيادة القانون في هذا البلد. يتم انتهاك كرامة الناس باسم القانون. هذه حالة من الظلم "- ذكر ، المجموعة ب ، تونس

شارك العديد من المشاركين في التجارب ما اعتبروه اعتقالات غير عادلة أو معاملة غير قانونية للمحتجزين. وعندما سأل المشرف عن سبب عدم قيامهم بالإبلاغ عن هذه الحوادث أو تهم الصحافة ، كان الرد بالإجماع هو أن القيام بذلك سيكون بلا جدوى .

" عندما كنت في السجن لمدة 12 يوماً ، طلب أحدهم الطبيب [لأجل معتقل آخر كان] في حالة سيئة. كان لديه كسر في العظم وكان الناس يدوسون عليه. رفضوا احضار طبيب له. "ذكر ، المجموعة أ ، سوسة

" كنا مجموعة من الطلاب يجلسون في المقهى وكان هناك صديقة لنا. مرت بنا سيارة ورجل هناك دعاها بشكل غير لائق. وقف أحد أصدقائنا وأخبره أن يحترمها. غادر وسيارة شرطة جاءت وألقت القبض على صديقنا واتهموه بإعاقة عمل ضابط شرطة أثناء عمله. لكننا نعلم جميعا أن ضابط الشرطة لم يكن في الخدمة وكان في حالة سكر. "- ذكر ، المجموعة ج ، سليانة

استنتاج 4: يدرك المشاركون أهمية برنامج قانون الإجراءات الجنائية ولكنهم يجدون أن التناقضات بين النص القانوني والممارسة السائدة تساهم في سوء تنفيذ القانون.

اعترف جميع المستجيبين بأهمية قانون الإجراءات الجنائية وأهمية تعرف المرء ذاته على أحكام القانون . ومع ذلك ، أبرزت كل مجموعة التناقضات بين رسالة قانون الإجراءات الجنائية وتنفيذها من جانب القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة. وقد نسب أحد المحامين ذلك إلى التناقضات الداخلية في إطار القانون. اتفقت المجموعات على أن قانون الإجراءات الجنائية يختلف اختلافًا كبيرًا في الروح والممارسة. وشارك أحد المشاركين من مناقشة مجموعة التركيز سليانة ما يلي: "في رأيي ، لا تشغلني هذه القوانين لأنها في الواقع ضدنا كأشخاص عاديين. من الناحية النظرية فهي شيء و [في] الممارسة أنها شيء مختلف تماما. "ما أعنيه هو أنهم لا يتم تطبيقهم بشكل صحيح". قال مناقش آخر من مجموعة المحامين: "عندما تقرأ شيئًا مثل [هذا القانون] ، تشعر بأن كل شيء عظيم ، ولكن في الممارسة ، فهو معاكس تمامًا."

وينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز احتجاز أي معتقل لأكثر من 24 أو 48 ساعة دون توجيه تهمة رسمية إليه ، وهذا يتوقف على طبيعة الجريمة. هذا هو الحال بغض النظر عن وقت الأسبوع الذي يتم فيه الاحتجاز. ومع ذلك ، فقد اختلف العديد من المناقشين حول ما إذا كان الوقت الذي يقضيه في الاحتجاز

خلال عطلة نهاية الأسبوع يعتد بالحد الأقصى لفترة الاحتجاز السابقة للاتهام. وأشار البعض إلى حالات مسموح بها احتُجز فيها الأفراد لأكثر من 48 ساعة.

"عندما يتم إلقاء القبض على شخص ما ، فإنه يقضي أكثر من خمسة أيام في الحجز. وعلاوة على ذلك ، إذا تم توقيفهم يوم الخميس ، فعليهم أن يقضوا عطلة نهاية الأسبوع بأكملها ، ثم سيعملون على قضيته يوم الاثنين أو يوم العمل التالي". - أنثى ، مجموعة النساء ، تونس

" ضباط الشرطة متعودون على النظام القديم الذي هو احتجاز شخص ما حتى يحصل على دليل على الاتهامات. في الماضي كانوا يحصلون على الأمر من المدعي العام بعد يومين أو نحو ذلك لأن ليس لديهم وسيلة البريد الإلكتروني ، وهذا هو السبب في أنك تقضي المزيد من الوقت في الاحتجاز". - ذكر ، فرد مثلي ، سوسة

استنتاج 5: يعتقد من يناقش من جميع المجموعات أن إبلاغ أحد أفراد العائلة بالاعتقال هو الإجراء الأكثر احتراما من قبل الشرطة. يعتقد معظمهم أن حق المعتقلين في الفحص الطبي هو الأقل احترامًا.

ولاحظ المشاركون من كل مجموعات التركيز أن الحق في إبلاغ أحد أفراد الأسرة باعتقال أحدهم هو حكم قانون الإجراءات الجنائية الذي يحظى بأكبر قدر من الاحترام من جانب سلطات إنفاذ القانون. ومع ذلك ، قدمت كل مجموعة أمثلة ، أحيانًا شخصية ، لانتهاكات لهذا الحق. على وجه الخصوص ، قال مشاركون من الخضراء ومن مجموعات التركيز الخاصة بمنظمات المجتمع المدني أنه في حالات خاصة معينة ، مثل تهم الإرهاب ، لا يسمح القانون للمحتجز/المحتجزة بالاتصال بعائلته/عائلتها. ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن الأحكام القانونية لقانون الإجراءات الجنائية لا يسمح للمحتجزين بالاتصال بأسرهم في قضايا متصلة بالإرهاب حتى نهاية فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة ، والتي تستمر خمسة أيام.

يعتقد المناقشون من سليانة ومن مجموعات التركيز الخاصة بالمثليين أن الحق في إبلاغ أحد أفراد عائلته بالاعتقال يعتمد على ضابط الشرطة.

" ليس للقانون أي دور ، ويشمل تناقضات. النص (...) مما يعني ضمناً أنه يجب على المدعي العام تقديم أمر بإبقاء الشخص قيد الاحتجاز لفترة معينة من الزمن. ثم في النهاية (...) ، ينص على أنه يجب أن يكون هناك إشراف من قبل المدعي العام أو مساعديهم في الموقع ، وهو ما لا يمكن إجراؤه لأنهم غير متاحين على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. (...) لا يحصل رجال الشرطة على الأمر الكتابي من المدعي العام لإبقاء المتهم. أعتقد أن ضابط الشرطة شخص متعلم ويعرف كيف يقرأ. ينص بوضوح على أنه يجب أن يكون الأمر مكتوب. للأسف ، يتصرف رجال الشرطة كما لو أن النص غير موجود ، ويطلبون فقط الحصول على إذن عبر الهاتف! إنهم لا يتبعون القانون " . - ذكر ، محام ، سوسة

" لقد حدث لي أن [الشرطة] كتبت شيئاً لم يقله موكلي أمامي مباشرة. (...) لقد كانت حالة حادث سيارة مميت ، وقال موكلي إنه لم يقود سيارته إلى الجانب الأيمن من الطريق ، ولكن [أن] الطريق [أصبح] أكثر ضيقا وازداد ضيقاً حتى وجد نفسه مدفوعًا [إلى] الجانب الأيمن! وكتب ضابط الشرطة أنه تحول فجأة وانطلق على الجانب الأيمن من الطريق. أخبرت الضابط أنه لم يقل ذلك (...). قال لي [الضابط]: " لا ، بالأمس عندما لم تكن هنا قال أنه قاد سيارته إلى الجانب الأيمن من الطريق. قلت له أن يكتب ما سمعه في وجودي ومن ثم ستقرر المحكمة . هو فقط رفض. "- أنثى ، محامٍ ، سوسة

"(...) بالطبع ، إنهم [الشرطة] ينكرون أنهم ضربوا السجين أو المعتقل. بعد كل شيء ، أنت [المحامي] سيبقى هناك لفترة قصيرة وبعدها ستغادر. أنت ذاهب للمنزل ، وهم ليسوا كذلك. بمجرد أن تغادر سيضربونهم. عندما تسأل عن ذلك يخبرونك ، "لا ، بمجرد أن تركت بدأوا بالإثارة ، وضربوا رؤوسهم على الحائط" . المشكلة هي أن لدينا [العديد] من ضباط الشرطة [الذين] يفتقدون أي تدريب على القانون (صفر). والشباب الذين ينضمون إلى قسم الشرطة ليسوا متعلمين بشكل جيد لكنهم يمارسون بالمشاهدة." - ذكر ، محام ، سوسة

وقالت مجموعة المحامين إن هذا الإخطار يحدث في بعض الأحيان بعد انتهاء التحقيق وأن الضباط سيكتبون في تقرير الشرطة أن المعتقل رفض إبلاغ أفراد الأسرة في وقت مبكر.

ذكر المشاركون من جميع مجموعات التركيز أن الحق في الفحص الطبي أثناء الحجز غالباً ما يتم انتهاكه. عندما سئل عن أي حق هو الأصعب في الحصول عليه - الفحص الطبي أو المحامي أو فترة الاحتجاز على مدار 24 ساعة - أجاب جميع المناقشين من مجموعة التركيز الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة "الفحص الطبي!"

.|||تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية

استنتاج 6: يعتقد المشاركون أن مجلة الإجراءات الجزائية غير متساوية التطبيق وأن الأفراد الأثرياء والذين لهم علاقات قوية يتلقون معاملة مميزة من الشرطة.

أفاد المناقشون في مجموعات التركيز أن قانون افجراءات الجنائية يتم تطبيقه بشكل غير متساوٍ. بشكل عام ، يعتقد المشاركون أن الأفراد الأثرياء واذين لديهم علاقات قوية يحصلون على معاملة مميزة في حالات تنطوي على الشرطة. وهذه المعاملة المتميزة تغذي تصورات المناقشين عن الفساد داخل قوة الشرطة ، مما يسهم في عدم ثقة الجمهور في الشرطة.

" لا يتم تطبيق القوانين بنفس الطريقة على شخص لديه المال ، وعلى شخص فقير. عندما يكون الفقراء هم ضحايا الظلم ، لا يملكون الوسائل للحصول على محام. الحكومة لن تساعدهم. لكن الأغنياء الذين يملكون السلطة يفلتون دائماً بأعمالهم" . - ذكر ، المجموعة الأولى ، سوسة

"يتم تطبيق القانون اعتمادًا على الوضع الاجتماعي للشخص الذي يتم القبض عليه. لم أكن أبداً في وضع مماثل ، لكن صديقي العزيز اعتقل مع 10 غرامات من الكوكايين. إنه من عائلة ثرية للغاية. اعتقلوه فقط لمدة ثلاثة أيام ودعوه يذهب " . - ذكر ، المجموعة أ ، سوسة

"هذه هي العقلية. إنها موجودة في كل مكان ، مستشفيات ، بلديات ، سجون. الأمر كله يتعلق بمن أنت ومن تعرفه. "- أنثى ، مجموعة النساء ، تونس

كما يشعر المناقشون في مجموعات التركيز بأن القانون يتم تطبيقه بشكل غير متساوٍ عبر المناطق بسبب مزيج من انعدام الأمن ، بما في ذلك الشرطة أو الإشراف أو مساءلة ضباط الشرطة وتوافر المحامين. واستشهد المشاركون من خارج تونس بأمثلة عن رجال الشرطة الذين يفتقرون إلى الإمدادات الأساسية ، بما في ذلك الاضطرار إلى اقتراض أقلام من المحامين لكتابة تقارير الاحتجاز ، وإدارات الشرطة التي تحتاج إلى اقتراض سيارات دورية من بلديات أخرى بسبب النقص. ومع ذلك ، قال أحد المناقشين في مجموعة النساء ، إن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية كان الأسوأ في العاصمة.

غير أن المشاركين لم يتوافقوا على المجموعات الأكثر عرضة لخطر انتهاك الحقوق من قبل الشرطة. على سبيل المثال ، جادل فريق المحامين في مجموعة التركيز على أن حقوق مجتمع المثليين LGBTI محترمة بسبب الدعم الدولي. ووفقاً لبعض المحامين ، فإن "مجتمع المثليين (LGBTI) محمي بشكل جيد ويدعمه "مواطنون" و "على ما يرام" عندما يُسألون عما إذا كانوا أكثر عرضة لانتهاكات قانون الإجراءات الجنائية ، على النقيض من ذلك ، أصر المناقشون في مجموعة التركيز الخاصة بالمثليين والمتحولين إلى الجنس الآخر على أن هذا ليس هو الحال وأنهم مستهدفون من قبل الشرطة على وجه التحديد.

"يتم استهداف مجتمع المثليين LGBT بشكل مفرط. عندما يرى ضباط الشرطة مجموعة من الأشخاص ، فهم لا يركزون عليهم حقًا. ولكن إذا كانت مجموعة مثليين LGBT ، فهناك الكثير من التركيز عليهم. " - أنثى ، فرد مثلي ، سوسة

شارك أحد المشاركين من المجموعة ب في اعتقاده بأن النساء يتلقين معاملة أفضل في الاحتجاز مقارنة بالرجال. وعلى النقيض من ذلك ، قدمت المشاركات الإناث أمثلة مختلفة على الانتهاكات التي ارتكبتها الشرطة ، وأعربت عن أسفها بأنه "لا يوجد [احترام] للنساء في مراكز الشرطة."

على الرغم من أنه غالباً ما تعتبر مجموعة أكثر عرضة للانتهاكات في حقوقهم ، إلا أن المشاركين في مجموعة ذووي الإعاقة لم يوافقوا على هذا الافتراض لأنهم ، في نظرهم ، قليلون في مجتمعهم على اتصال بالشرطة.

" في تونس ، لا يمتلك الأفراد من ذوي الإعاقة الكثير من الاتصال بالنظام القضائي. بشكل عام ، الإدراك الاجتماعي هو أن الناس يشعرون بالسوء أو الأسف تجاههم ، ولهذا السبب لا يتعاملون مع الكثير من الأشياء. على سبيل المثال ، إذا ارتكب شخص ما معاق خطأ ، فسيقول [الشرطة] فقط ، " لا بأس ، لا بأس ، فقط دعهم يذهبون". - أنثى ، شخص ذو إعاقة ، سوسة

عندما طُلب منهم تحديد أسباب انتهاكات قانون الإجراءات الجنائية ، قال بعض المناقشين في مجموعة التركيز إن ضباط الشرطة ، بصفتهم المنفذين الأساسيين لقانون الإجراءات الجنائية ، لم يكونوا ملمين بأحكامه. وكان هذا الشعور أكثر انتشاراً في مجموعة المحامين ، الذين شاركوا في مناقشتهم عدة أمثلة لأفراد الشرطة يخالفون القانون بشكل صارخ بسبب افتقارهم إلى المعرفة.

قال أحد المشاركين من مجموعة المثليين LGBTI إن ضباط الشرطة ليسوا دائمًا على دراية بالقانون وأحيانًا لا يعرفون سبب اعتقال شخص ما ، في حين قال آخر إن ضباط الشرطة مدربين تدريباً جيداً ولكنهم لا يتابعون تدريبهم بمجرد بدء عملهم.

مرددا هذا الشعور ، اقترح بعض المشاركين أيضا وجود مستوى من الفساد داخل الشرطة إضافة إلى عدم الثقة في الشرطة. وقد تردد هذا في جميع المجموعات مع أمثلة عديدة من رجال الشرطة الذين يسيئون معاملة المعتقلين عندما لا يكون المحامون حاضرين. وأعربت مجموعات أخرى عن عدم الثقة في الإجراءات القضائية والمنفذين ، مثل القضاة.

" أعتقد أننا أعطينا رجال الشرطة السلطة والوسائل لإساءة استخدام القانون. هناك علاقة غير صحية شائعة بين المواطن (المواطنين) وضباط الشرطة لأنهم يعتبرون بعضهم البعض أعداء. ضباط الشرطة دائما يذلون الناس. يجب أن يفهموا أنه كمواطن أقوم بدفع ضرائبي وأحتاج إلى أن أحترم بنفس الطريقة التي أحترم بها الضابط. "- أنثى ، فرد مثلية الجنس ، سوسة

" المشكلة الرئيسية في رأيي هي عدم الثقة في الإجراءات. نحن لا نثق حقا في أولئك الذين يطبقون القانون ، لأنهم يسيئون استخدامه ". - ذكر ، المجموعة أ ، سوسة

" القضاء متواطئ مع الانتهاكات" - ذكر ، محام ، سوسة

التوصيات

تهدف التوصيات التالية إلى زيادة الوعي العام بقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم 5 ، وتحسين تطبيق القانون من خلال معالجة الثغرات المحددة في التنفيذ ، وبناء الثقة بين المواطنين وأصحاب المصلحة المختلفين في قطاع العدالة. يشجع المؤلفون المشرعين والسلطات القضائية في تونس على النظر في اتخاذ هذه الخطوات:

التوصية رقم 1: تطوير حملات إعلامية وطنية ومحلية تشمل الوزارات الحكومية والقضاء ونقابة المحامين التونسيين ووسائل الإعلام والشرطة والسلطات المحلية.

التوصية رقم 2: دعم مبادرات التثقيف بقيادة المجتمع المدني التي تجمع بين المحامين المدربين وإنفاذ القانون لتحسين فهم الجمهور والوعي بالقانون الجنائي المعدل ، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بحقوق الأفراد المحتجزين في حجز الشرطة.

التوصية رقم 3: تطوير ونشر إعلانات الخدمة العامة الوطنية على منصات التلفزيون والإذاعة والوسائط الاجتماعية لتوعية المواطنين بحقوقهم بموجب قانون الإجراءات الجنائية.

التوصية رقم 4: تزويد مسؤولي العدالة الجنائية - بما في ذلك الشرطة والمحامين والمدعين العامين والقضاة - بالتدريب على أحكام قانون الإجراءات الجنائية وحقوق المواطنين فيه.

التوصية رقم 5: تزويد مراكز الشرطة بالمواد التي توضح القانون باللغة العربية ، والرسومات الخاصة بالمواطنين الأميين وطريقة برايل للمكفوفين ، وكذلك معلومات الاتصال بنقابة المحامين التونسيين ، والتي يُطلب منها تزويد المحامين بالمستشار القانوني المجاني إذا لم يكن لديهم محام.

التوصية رقم 6: تنسيق التوعية التعليمية في المدارس الثانوية والتعاون في مناهج التوعية القانونية لضمان وعي الشباب بحقوقهم من خلال الشراكات بين وزارة التعليم والمهنيين القانونيين وموظفي إنفاذ القانون والمدارس.

التوصية رقم 7: خلق فرص لبناء الثقة العامة بين المواطنين وقوات الأمن ومسؤولي العدالة الجنائية من خلال عقد اجتماعات عامة وتوفير مقصورات للمعلومات في الأسواق والمعارض العامة وتعاون السلطات البلدية والإقليمية مع الشرطة المحلية.

التوصية رقم 8: إنشاء مكتب اتصال مجتمعي داخل مراكز الشرطة لتعزيز المشاركة الإيجابية بين الجمهور وموظفي إنفاذ القانون.

التوصية رقم 9: دعم مبادرات الإصلاح الجنائي الجارية ، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالقانون الجنائي[13] ، لتمكين أصحاب المصلحة في قطاع العدالة من تحديد مواطن الضعف في قانون الإجراءات الجنائية ومعالجتها.

الملحق

دليل مناقشة مجموعة التركيز

I. المقدمة

II. تحمية وتوعية وفهم قانون الإجراءات الجنائية

1. ما هي القضية الأكثر أهمية التي تواجه البلاد هذه الأيام؟
2. هل سمعت عن قانون الإجراءات الجنائية قبل هذه المناقشة؟
3. بصفتك عضوًا في [المجموعة] ، ما الذي يعنيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لك؟ هل أثر بالفعل على حياتك / مهنتك؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف؟ هل تعتقد أنه سيكون له تأثير على حياتك / مهنتك في المستقبل؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف؟
4. لغرض مناقشة اليوم ، سيكون من المفيد أن نحصل جميعنا على نفس الفهم المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية ، والذي يجب أن يكون...

III. انتهاكات قانون الإجراءات الجنائية

1. هل لاحظت - إما مباشرة أو سمعت - أي تغيرات في معاملة المعتقلين والسجناء منذ إصدار قانون الأجراءات الجنائية المنقح في عام 2016؟ من فضلك أعطني أمثلة.
2. هل لاحظت - مباشرة أو سمعت - أي انتهاكات لقانون الإجراءات الجنائية المنقح؟ من فضلك أعطني بعض الأمثلة.
3. دعونا ننظر على وجه التحديد إلى الحق في الحصول على محام من بداية الاعتقال. هل لاحظت - إما مباشرة أو سمعت - أي انتهاكات لهذا الحكم؟
4. لننظر تحديدًا في فترة الاحتجاز التي تم تحديدها قبل توجيه الاتهام إلى 24 أو 48 ساعة ، وفقًا لطبيعة الجريمة. هل لاحظت - إما مباشرة أو سمعت - أي انتهاكات لهذا الحكم؟
5. دعونا ننظر على وجه التحديد إلى الحق في إجراء فحص طبي عند الطلب. هل لاحظت - إما مباشرة أو سمعت - أي انتهاكات لهذا الحكم؟
6. دعونا ننظر على وجه التحديد إلى الحق في إبلاغ أحد أفراد الأسرة حول اعتقالهم. هل لاحظت - إما مباشرة أو سمعت - أي انتهاكات لهذا الحكم؟
7. لننظر تحديدًا في الحكم بأن الشرطة تبلغ نقابة المحامين الوطنية إذا لم يكن للمحتجز محامٍ ، حتى تتمكن نقابة المحامين الوطنية من تعيين محامٍ من قائمة مجانية. هل لاحظت - إما مباشرة أو سمعت - أي انتهاكات لهذا الحكم؟
8. من بين جميع الأحكام التي ناقشناها للتو ، ما هي أكثر الأحكام التي يتم انتهاكها؟
   أ. لماذا تعتقد أنها منتهكة؟ بسبب قلة الوعي لدى الشرطة ، أو لأن الشرطة لا تتفق معهم ، أو لأن من الصعب تنفيذها فعليًا لوجستياً ، أو لسبب آخر؟

[13] أُنشئ الفريق العامل المعني بالقانون الجنائي في عام 2014 لتقييم قانون الإجراءات الجنائية بأكمله وتحديد الثغرات وأوجه الضعف في القانون. وهو يتألف من المحامين والقضاة والمدعين العامين ومنظمات المجتمع المدني ، وفي 10 أكتوبر 2018 ، قدم توصيات لإصلاح وزارة العدل.

IV. تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية

1. هل يتم تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية بنفس الطريقة عبر تونس؟
2. اطلب فقط من منظمات المجتمع المدني: من وجهة نظرك كعضو في منظمة مجتمع مدني تتأثر أعمالها بقانون الإجراءات الجنائية ، ما الذي تعتبره أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية؟ وكيف توصي للتغلب عليها؟
3. اسأل المحامين فقط: من وجهة نظرك كمحامي ، ما الذي تعتبره أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج قانون الإجراءات الجنائية؟ وكيف توصي للتغلب عليها؟
4. اطلب فقط من الشرطة القضائية: من وجهة نظرك كعضو في الشرطة القضائية ، ما الذي تعتبره أكبر التحديات التي تواجه تطبيق قانون الإجراءات الجنائية؟ وكيف توصي للتغلب عليها؟
5. هل صادفت أي مجموعات أو أفراد يناصرون تطبيق قانون الإجراءات الجنائية؟ من هؤلاء؟
6. هل صادفت أي مجموعات أو أفراد يعيقون تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية ؟ من هؤلاء؟ لماذا تعتقد أنهم يعرقلون تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية ؟
7. أنا مهتم بسماع أفكارك حول ما يمكن القيام به لتنفيذ قانون الإجراءات الجنائية بشكل أكثر ثباتاً. [مدير الجلسة: السماح بالمناقشة المفتوحة أولاً ، ثم دقق في]
8. إذا حاول شخص ما الوصول على وجه التحديد إلى ... [مدير الجلسة: استخدم اسم المجموعة ، على سبيل المثال ، الشباب ، الأشخاص ذوي الإعاقة] حول التنفيذ الأكثر ثباتًا لقانون الإجراءات الجنائية ، ماذا يجب أن يقولوا؟
9. لقد ناقشنا للتو عدة أفكار محتملة حول ما يمكن القيام به لتنفيذ قانون الإجراءات الجنائية بشكل أكثر ثباتاً. إذا كان عليك اختيار فكرة واحدة فقط من بينها ، ما هي الفكرة التي سيكون لها التأثير الأكبر؟ لماذا؟

V. تحمية.